الفصل التاسع عشر

الثـورة العسكـريـة

يبدو أن الثورة العسكرية في تشرين أول ـ أكتوبر ـ ستدوّن في سجل التاريخ على أنها أكثر الثورات ـ من نوعها ـ فاعليةً واعتدالاً في القرن العشرين. لقد كان كاتب هذه السطور في باكستان عندما حدثت بل إنه كان يعمل في رئاسة الأركان في (راولبنْدي)، لذا يستطيع الكتابة عنها بثقة. كانَتْ ثورةً بيضاء تماماً وكان لها بالتأكيد شعبية؛ ولقد أظهرتْ في معاملتها للساسة المعزولين شهامةً وفطنة حتى إن دُوَلاً أخرى مرت بعد ذلك بنَفْسِ التغييرات رُبما قلدتْها في ذلك وأبرزها تركيا حليفة باكستان.

أما ردود الفعْل الأولية لشعوب لها اهتمام خاص بالأمور الباكستانية مثل الهنْد وبريطانيا، فكانت سلبية. فالسيد (نهْرو) الذي لم يُظهر عدم الرضى عن انقلابات أخرى كانقلاب البكباشي عبد الناصر واللواء عبد الكريم قاسم و(ني ونْ) في بُورما القريبة، أبدى انزعاجهُ من الثورة[1] في باكستان وانصبتْ ملاحظاته الفظة: «ديكتاتورية عسكرية عارية» «طُغيان مكشوف»! «خيانة لا حياءَ فيها للديمقراطية»! هذه بعضُ الصفات التي أتهمَ بها الجنرال أيوب خان، وطلب أن تُطْردَ باكستان من الكومنولْثْ بسبب الطبيعة الذميمة لنظامها الجديد. كذلك صَمَتَ البريطانيون أيضاً فهم مقتنعُون أن طريقتهم في الحياة هي دائما الأفْضل، وهم يفخَرون على حد ظنهم ـ باختراع أمّ البرلمانات ـ وقد نَسُوا طبعاً الأيسلنديين ـ وينظرون لكل انظمة الحكم المغايرة للنموذج البريطاني ـ بما في ذلك النظام الأميركي ـ بشيء من التعجب الممزوج بشيء من عدم الرضى. ومنذ تجربتهم في عهد (كُرومْويلْ) ـ وهي في الذهْن دائما ـ ينظرون ببرود خاص إلى كل الديكتاتوريات العسكرية وقد يوافقون أن السيد (نهرو) قد بالغ إلى حد ما في موقفه، ولكن مثل هذا الانقلاب على مؤسسات مبنية علي نمط (وستمِنِسْتِرْ) وفي دول الكمنولْثْ بالذات كان في نظرهم أمراً غير

(١) وتتابعت الانقلابات في أفريقيا وآسيا بدءاً بعام ١٩٥٢ كالتالي: في مصر تموز ـ يوليو ـ ١٩٥٢، العراق وبورما ـ الانقلاب الأول ـ ثم باكستان ثم السودان في تموز وايلول وتشرين أول وتشرين ثاني ١٩٥٨. ثم في تركيا ـ ايار ـ مايو ـ ١٩٦٠ ثم الانقلاب الثاني في بورما في آذار ـ مارس ١٩٦٢ وباستثناء تركيا كانت هذه الدول كُلها تحت الحكم البريطاني.

لائق، لذا صمتوا وأداروا وجوههم بعيداً عما جرى مسيئين فَهْمَ طبيعةِ التجديد في نظام الحكم الباكستاني. وخلال ثلاثة أسابيع جرت أحداث زادت من عدم رضاهم: معاملة الرئيس الجديد للرئيس ميرْزا[1] الذي كان له أصدقاءُ بريطانيون نافذون. ويحتاج الموضوع أنْ يُفردَ له تعليق خاص.

وافق الجنرال ميرزا كرئيس للدولة على تسلم الجيش للسلطة في (٧ ـ ٨) تشرين أول، أكتوبر، والواقع أن الإعلان الرسمي عن الانقلاب وكذلك إعلان يوم ٢٤ تشرين أول ـ أكتوبر ـ عن أسماء أعضاء الوزارة الثورية[2] كانا باسْمِه وهذا ما أعطى كل إعلان غطاءً من الشرعية. وكانت تصريحاته السابقة، كما ألمحنا إليها قبلاً، قد أظهرتْ بوضوح أنه لا يكره فكرة حكم باكستان بأسلوب «أبوي» . ومع ذلك ففي يوم ٢٦ تشرين أول ـ أكتوبر ـ استغني عن خدماته وأصبح الجنرال أيوب رئيساً بدلاً عنه. ثم بعد ستة أيام وجد الجنرال ميرزا نفْسَهَ على طائرةٍ متجهة إلى لندن في عملية نفي في الواقع. وكان الأمر مُذهلاً إذ أضفى على الانقلاب نوعاً من عدم الاستقرار شبيهاً إلى حدٍ كبير بما كان يجري في الشرق الأدنى، ووضعَ الرئيس المعزول في دورٍ مشابه لما حدث للجنرال ـ اللواء ـ محمد نجيب. وسرعان ما ظهرت تقارير صحفية في (كراتْشي) تقول إن إبعاده كان بسبب ما وجده النظام الجديد من تورطهِ في موضوع فسادٍ مالي. ولكن الاعتبارات السابقة تظهرُ بصورة عامة أن هذه التهمة كانت بالتأكيد غير عادلة ويجب أن تُزال من الأذهان. والواقع أن أكثر ما يُرْعِب من أشياء جَرَت في باكستان ما بين ١٩٥٢. ١٩٥٨ كان مدى الاستعداد لإثارة وتقبلِ مِثْل تِلْك الاتهامات. لايستطيع أحد أن يحكم أين بدأ الفساد وأين انتهى. وكان الشرُّ يتغذى بنفسه. ولا شك أن الفساد كان مستشرياً والباكستانيون أناس كثيرو الثرثرة. وكانت سنوات طويلة من السعي المفضوح نحو المصالح الخاصة للسياسيين قد جعلت المصلحة العامة في مستوى منخفض لدرجة أن المواطن العادي كان يُصدقُ رأساً لدى سماعه لمثْل تلك الاتهامات.

على كل حال، كان السبب الرئيس لرحيل الرئيس ميرزا واضحاً إلى حدٍ كبير. فلقد انغمس هو نفسه على مايبدو، في بَحْرٍ لايمكن النجاة منه، من الانقسامات والمكائد

(١) بعد إعلان دستور عام ١٩٥٦ لم يَعُد هناك منصب لحاكم عام لذلك أصبح الجنرال ميرزا عوضاً عن ذلك رئيساً.
(٢) تألفت من ثلاثة جنرالات أحدهم طبيب وثمانية موظفين مدنيين غير مُسَيسين بالإضافة للجنرال أيوب.

السياسية. وإذا استعدْنا في ذهْننا دُستور عام ١٩٥٦ الذي أشرف على إخراجه السيد (شودري محمد علي) وتدخل السيد غلام محمد، نجد أنهما وضعا حدوداً دقيقة لسلطات الرئيس.

إلا أن الرئيس (ميرزا) سَرْعان ما تخطاها في دَعْمه الشخصي الفاعل لأفراد أو زعماء أحزاب أوْ تجمعات من أجل مصلحة مركزه الشخصي، وكما اعتقد بلاشك إنه لصالح الدولة أيضاً. فلَقَدْ تبنى في الواقع حزب الجمهوريين الذي لم يكن له برنامج مفهوم، كما كان باستطاعة أغلب الناس أن يروا ذلك، أكثر من الاستيلاء على، المناصب أو الاحتفاظ بها. ولقد فسَّرَ الجنرال أيوب هذا الواقع على النحو التالي في ٣١ تشرين أول ـ أكتوبر .: «هناك شعور بأن الرئيس ميرزا كان مسؤولاً عن التدَهْوُر السياسي مثل أي فردٍ آخر، وكان واجبه العمل على إيقافه».

وفي كتاب (وُوْدْرَفْ) الذي صدر قبل ستِ سنوات تقريباً وصفٌ لشخصية الرجل الذي أصبح أول رئيس لباكستان قال (ووذْرَفْ):

«كان المسؤولون في الولاية الحدودية الشمالية الغربية خلال الحكم البريطاني على نَوْعين ولقد قضى ميرْزا معظم حياته هناك .: المتحمسون المخلصون لعملهم مثل «قساوسة المحلة»، والذين يَجْروُن وراء مُتَع الحياة، وذكر (ميرْزا) وأحد البريطانيين الرسميين كنموذجين للنوع الثاني. فمثل الذي يُحبُّ الحياة في المنطقة الحدودية على نمط الباثان كالذي يُحب أن يكسب الجولة بخدعةٍ ماكرة كأن يقطع الطريق مثلاً على معلومة لمخابرات عدو دفعَ أحدٌ ثمنَها مُسْبَقاً، بشرائه لها قبل أن تصلَ إلى الهدف، وتغْييرها بمعلومةٍ أخرى؛ كأحد أولئك الناس الذين لايهمهمْ ماذا يمكن أنْ يحدث في البلد بعد خَمْسِ سنوات، انتهازيون يأملون في اجْتياز العقبة التالية أمامهم وربما الترويح عن أنفسهم. ويذكر (وُوْدْرَفْ) القصة الشيقة عن مناسبةٍ سابقةٍ أفشَلَ فيها (ميرزا) مظاهرة سياسية صاخبه معدة، باستنباطه دعوة لاستضافتها على ناحية الطريق وتقديم الشاي الممزوج بمادة «مُسَهلة» سريعة المفعول. وكرئيس لباكستان من عام ١٩٥٦ إلى عام ١٩٥٨ خدم بلاشكٍّ بلده بفاعلية حسب أضوائه هو. ولكن تلك الأضواء لم تكن ذات لون إصلاحي واضح. ولو بقي رئيساً للدولة كان من غير المحتمل، على مايبدو بنظر الرأي العام أن تحتفظ الثورة العسكرية بألقِهَا. والواقع أن الاشاعات راجت خلال الأسابيع الثلاثة التي تلتْ الانقلاب عن عودته

إلى ألاعيبه السابقة بمحاولة تأليب ضابط كبير ضد آخر وإن معرفة المسؤولين بهذه اللعبة أسرعت بإخراجه. والسبب الآخر لانتقاد النظام من قبل المعلقين الأجانب خلال الأشهر الأولى من قيامه كان اقتصادياً. وجد رجال الأعمال أساليبه فجةً إلى حدٍ كبير. سوق سوداء، احتكار، تجارة غير مشروعة برُخص الاستيراد، تَهْريب، إلخ كل هذه راجت بأسلوب واسع في ظل نظام الحكم العرفي، وخفض الأسعار بمعدل الثلث لبعض السلع في البدْءِ مما أفرح العامة. ولكن صغار الضباط كانوا يظنون ـ على مايبدو ـ أن اقتصاد البلد يمكن معالجته باستمرار بإصْدار الأوامر ببساطة كما يصدرونها في ساحات الاستعراضات. وما حدث بالفعل هو التوقف الكامل لاكثر التجارة العادية، وأفتقدتْ السلع من الأسواق بعد استهلاك البضائع المعروضة. وأصبح النقْصُ والارتباك من الأمور الخطيرة.

ولقد تخلص النظام في وقْتٍ لاحق من هذه المشاكل بإعادة تأهيله للسلك المدني وعاد ضباط الجيش تدريجياً إلى ثكناتهم وأثناء ذلك مَرَّ الإداريون المدنيون عبرَ لجان خاصة للاختبار شكلها الحكم العرفي. وطلبت بيانات مُفصلة عن الثروة الخاصة لكل الموظفين الكبار في الحكومة ونُظر في سجلات كلٍ منهم عن الأخْطاء الماضية والصلات السياسية. ولقد سُرِّحَ بصورةٍ مهينةٍ بعض كبار رجال السلك المدني مع الإبقاء على معاشهم التقاعدي رحمة بهم. وفي الجناح الغربي أصاب التقاعد الاجباري أو التسريح أو تخفيض الدرجة أربعة وثمانين من الرسميين. وفي الجناح الشرقي تعرض مئة وأربعة وعشرون منهم لنفس المصير. بينما أبقي على آخرين مذعورين رغم أنهم ربما كانوا أيضاً مذنبين. فعند تقسيم الهنْد لم تنل باكستان إلا خمسين إداريا تقريباً كانوا يخدمون في الإدارة الاستعمارية للهند ولم يكن لديها بكل بساطة العدد الكافي من الاداريين المدربين. ومنذ استلامه للحكم كان عزم الجنرال أيوب ألا يترك القوات المسلحة تُستَهْلكُ في الأمور المدنية إلا لأقصر فرصةٍ ممكنة فواجبها كان الدفاع الوطني ويجب عليها أن تبقي فاعليتها واستعدادها لذلك. وكان عليها فقط تنقية الإدارة المدنية وإعادة الثقة لها بنفْسها، وتبسيط وسائل الإدارة وتحسين فاعليتها ثم الانسحاب ومراقبتها في إطار الحكم العُرْفي هذه كانت أوليات الأهداف في سياسة الجنرال أيوب. وفي ربيع عام ١٩٥٩ كان يمكن القول إن أغلب هذه الأهداف قد أنجز. وكثير من كبار الاداريين المدنين سروا بهذا التغيير . فباستطاعتهم الآن القيام

بواجباتهم دون معوقات من وزراء منحرفين يحاولون باستمرار دعم أغلبيتهم المترجرجة في المجالس التشريعية فوق الرمال المتحركة للفئات الحزبية. وصار أعضاء الوزارة الجديدة يحضرون بانتظام ودقة إلى مكاتبهم وينجزون أعمالهم بالسرعة اللازمة وبدا الأمر كانهم عادوا إلى فترة المجلس التنفيذي لنائب الملك الذي كان قائماً في الأيام الخوالي.

وكما أشرنا سابقاً كان تعامل النظام مع السياسيين المطرودين في غاية الذكاء. لقد أنجزتْ الأهداف الواقعية المطلوبة بذهن ليبرالي وبالحد الأدنى من الجلبة والهرج، ولم يكن لهذه الشخصيات العامة الساقطة مجالٌ لأن يصبحوا شهداء ـ كما حدث في تركيا بصورة (درامية)، وكانت الفكرة هي فَضْحَ السيئين بينهم والاستهزاء بشخصياتهم ثم تركهم بعد ذلك يغيبون تدريجياً في الظلمة ولم يخطر قط ببال النظام الشنق والرمي بالرصاص. كان هناك فقط اعتقال لوزير مركزي واحد من السند هو السيد (خورو) وكان سيئ السمعة، والذي كان ويالسخرية يحتل منصب وزير الدفاع وقت حدوث الانقلاب وكانت التهمة التعاملَ بالسوق السوداء. وسُجن خمسة سياسيين سابقيين في الجناح الشرقي من الوزراء السابقين للشك بهم. وقيل للباقين من الوزراء المركزيين والمحليين باختصار إن التحقيقات الدقيقة ستجري على سجلاتِ أعمالهم، وإذا ظهر أي أمرٍ سيئ سيحاكمون أمام المحاكم العرفية وستكون المحاكمات عادلة وسيحظى المتهمون بالتسهيلات اللازمة للدفاع. وإذا ثبتت التهمة سيكون عقابهم في الغالب العزْل من الحياة العامة لفترةٍ من السنين؛ وإنهم إذا رغبوا طوعاً بالاعتزال قبل المثول أمام المحكمة فسيوفر ذلك المتاعب على الجميع. ولقد اختار العديدُ منهم الأسلوب الأخير. وفي الجناح الغربي عُزلَ أربعون سياسياً لمدة ست سنوات وكان بينهم أحدَ عشرَ رئيساً سابقاً للوزرات الإقليمية ورئيسان سابقان للوزارة المركزية.

كان يجب لهذه الترتيبات الملفتَة للنظر مضافة إلى إن الانقلاب مَر بدون إراقة دماء ولا اضطراب، ولقي الترحيب الحار من غالبية جماهير الشعب، كُلها أن تظهر للناقدين البريطانيين وغيرهم أن الثورة العسكرية في باكستان لم تكن عادية وتستحق متابعة ودراسة ودية. وهناك اعتبارات إضافية وهي أن النظام منذ أوائل مراحله بدأ جهوداً مُخلصة ـ وربما سابقة لأوانها ـ لإيجاد طريقة للعودة إلى ترتيب مؤسسات أكثر ديموقراطية ربما مَحَلية الصُنعْ، كما وعد في الواقع الجنرال أيوب عندما استلم الرئاسة. وهذه عينة من النوعية

المتميزة للنظام يرويها كاتب هذه السطور كتجربةٍ مَر بها. كان في بيت أحد أصدقائه في إحدى المدن الكبيرة، لما كان التحقيق جاريا بنشاط حول الممارسات السابقة للسياسيين؛ وعندها علم أنه ربما سيقابل في اليوم التالي، على مائدة الغداء، أحد الوزراء السابقين البارزين من معارفه. وكان كاتب هذه السطور آنذاك موظفاً في الدولة فهتف لمسؤول محلي يسأله كيف عليه أن يتصرف في تلك المناسبة، فكان رده.

«إحْضَرْ الغداء يارجل أنا متأكد من أن الحفلة ستكون حسنة. كل الناس يعرفون اللعبة التي يقوم بها هذا السياسي. وآخر مايريده النظام هو دفع مِثل هؤلاء للعمل السري. على كل حال أنا مسرور من اتصالك بي».

أما بالنسبة للتهرب من دفع الضرائب، والذي كان رائجاً على مستوى واسع، والذي أغمض بعض الساسة عيونهمُ عنْه مخافة أن يخسروا أصوات المتهرب المتنفذ كالأصوات التي يملكها الاقطاعيون الزراعيون، فلقد استعمل النظام نفس العلاج: وهو مزيج من التسامح والمهارة. فلقد قيل للمتهربين من دفع الرسوم الضريبية إن المسؤولين يعرفون كثيراً مما كان يجري إلا أن بعض اللوم يقع على الوزراء السابقين أنفسهم، وإن الذين لم يدفعوا سيُسمح لهم الآن بفترةٍ زمنية يقدمون خلالها بيانات صادقة عن أمورهم فإذا فعلوا ذلك ودفعوا بالفعل ما عليهم سيوفرون على أنفسهم العقوبة. وإذا أبوا فسيجدون قريباً ماذا يَعْني العقاب في ظلِ الحكم العرفي. وكانت النتيجة إنه في ظرفِ ثلاثة أشهر تقريباً أعلن عن دخول للدولة بلغ مجموعها ٩٩ مليون استرليني وجمع من ضرائبها ثمانية عشر مليون استرليني.

والأمر الأكثر «درامية» ـ ولو أنه كان على مستوى أدْنى ـ هو تمزيق عصابات تَهْريب الذهب. وكان كبار رجال الشرطة يعرفون منذ زمن تهريب هؤلاء بل وأين يخفون الذهب ـ واغلبه كان يُخبأ في قاع البحر على امتداد ساحل (كراتشي) ولكنهم منعوا من القيام بأي عمل فَعال تجاه المهربين: وربما كان هذا الأمر أسوَأ فضائح العَهْدِ السابق وقد تورط فيه بعضُ أبرز السياسيين. وبعد مرور أيام قليلة على الانقلاب أعطي الضوء الأخضر للشرطة بالتحرك وخلال تشرين أول وتشرين ثاني فقط سحبوا من البحر ماقيمته مليون ونصف استرليني من الذهب المهرب.

واستغلَّ الجنرال أيوب فرصةً مُبكرة لمحاولة تحسين العلاقات بالهنْد، إذ كان يَشْعُر أن

الخصومة بين هذين البلدين هي، بكل بساطةٍ، أمْر غريب. فهما يغضانِ النظر عن الخلفية الاستراتيجية الأوسع والتهديدات الشيوعية من الشمال ويُضيعان قدراتهما ومصادرهما المحدودة في مناوشات لاطائل تحتها؛ بينما يجب عليهما صرفها في سبيل رفع مستوى الشعب. فباستثناء الخلاف حول كشمير ربما لم يكن هناك إلا القليل من الخلافات التي لايمكن حَلُّها بالمنطق. ولقد تعامل الجنرال أيوب خان مع موضوع الهنْد بالأسلوب المباشر للجندي، وكمسؤولٍ يختلف عن أي زعيم باكستاني آخر منذ عهْد السيد جناح لم يكن يهتم باصوات أعضاء المجالس التشريعية. فبعد الاتصالات الدبلوماسية الأولية استغل أوّل فرصة لبحث الموضوع في سفرةٍ جويةٍ من (كراتشي) إلى (داكا) متجاهلا هجوم السيد (نهرو) عليه سابقاً، واقترح أن يعمدَ للتوقف في (دلْهي) ليتحادث معه.

وحصل ذلك في أول ـ أيلول ـ سبتمبر ـ عام ١٩٥٩ ولم يتمخض الاجتماع عن شيء يُذكر. وخلال الاجتماع يبدو أن الجنرال أيوب وَصل في عرضه إلى حد اقتراح العمل على إقامة سياسة دفاعية مشتركة للبلدين. ولم يرد السيد (نهرو) الزيارة حتى ١٩ إيلول من عام ١٩٦٠ مُعللاً التأخير بسبب انشغاله بأمور مختلفة وكان الانزعاج ينمو باطراد في باكستان. أخيراً جَرَتْ مناقشات خلال خمسة أيام أغلبها في (راولبندي) و(ناثيا غالي). وأشارتْ التقارير اللاحقة إلى أن الرجلين لم يجدا مزاجا متشابهاً ـ ولم يكن الأمر مفاجأة كبيرة ـ وباستثناء المقابلات الروتينية في اجتماعات دول الكومنولث في لندن لم يلتقيا بعدها منذ ذلك الحين.

وبنظرة إلى الخلف يبدو أن النتيجة الصلبة الوحيدة التي كانت ثمرة مبادرة الفيلْدْ مارشال أيوب[1] هي اتفاقية عام ١٩٥٩ التي ذكرتُها في الفصل السادس عشر حول توضيح المعالم الحدودية بين البلدين للتخفيف من الاحتكاكات الحدودية المغيظة. أما معاهدة عام ١٩٦٠ ذات الأهمية الأولى عن تقسيم مياه وادي نهر الإندوس للري فلقد كانت أمراً دولياً نتج عن وساطة طويلة صابرة قام بها البنك الدولي، ووعود بمساعدات ماليةٍ خارجية ضخمة، أكثر مما كانت ـ أي المعاهدة ـ نتيجة شيءٍ آخر قامت به الدولتان المتخاصمتان. وربما ليس من قبيل المبالغة القول إنه بحُلول ربيع عام ١٩٦١ استنتج الفيلدْ مارشال أيوب ومستشاروه أن محاولة الوصول إلى اتفاقٍ أساسي مع السيد (نهرو) هي ضَرْبٌ من تضييع

(١) أصبح مارشالاً . فريقاً . في تشرين أول . أكتوبر . ١٩٥٩.

الوقت؛ وإن هذا الرجل الموهوب، والحكيم من نواحٍ عدة، والمتسامح ولكنه أيضاً الإيديولوجي المتمسك وابن السبعين ـ أي (نهْرو) ـ أصبح متصلباً ثابتاً في مواقفه المعادية لباكستان لدرجة إنه ليس هناك من يستطيع زحزحته عن ذلك.

وفي الأشهر الأولى للنظام الجديد وقعتْ حادثة عسكرية صغيرة في حجمها ولكنها سببتْ إثارة حادة وهي شبيهة بالحادثة المشهورة لطائرة ـ (يو ٢) . U2 ـ في أيار ـ مايو ـ ١٩٦٠. ففي أوائل عام ١٩٥٩ شوهدت طائرة استطلاع من سلاح الجو الهندي فوق الجناح الغربي لباكستان على ارتفاع شاهق، افترضت سلطات (نيودلهي) انها ستكون أبْعَدَ من أن تصلها الطائرات الباكستانية المعترضة ورسمت باكستان الخط الذي اتخذته الطائرة الهندية المخترقة لأجوائها وزادت اختراقات الطائرات الهندية للأجواء الباكستانية في عيد الفطر في ١٠ نيسان ـ إبريل ـ في ساعات الصباح الباكر عندما يكون المسلمون عادةً يصلون في المساجد، ووصلتْ طائرة هندية من طراز (كامبرا) مجهزة بالآت تصوير فوتوغرافية حتى مدينة (راولبنْدي) أي نحو ١٥٠ ميلاً داخل حدود باكستان من أقرب نقطةٍ حدودية. وربما توقع الباكستانيون مثل هذه اللعبة واستطاعت إحدى طائراتهم المعترضة من نوع (سابر) أن ترتفع لأعلى من مستوى تحليقها العادي وتسقط الطائرة الهندية دون أن تقتُل رُكابها. وبدل أن تقدم الهند اعتذاراً بسبب هذا الاختراق الفج للحدود الدولية لم يُصبْ الباكستانيين إلا المراوغة والشتم من وزير الدفاع الهندي السيد (كرشنامينونْ) وكانت هذه حادثة واحدة فقط إلا إنّها أكثر خطورة ومغْزى في عيون أكثر الباكستانيين.

وكشاهدٍ جديد على أهداف الهنْد الأساسية في التوسع ورغْبتها، في الوقت المناسب، بإعادة توحيد كل التراب المقدس. إلـ (بهاراتْ ماتا) بالقوة إذا احتاج الأمر، ضاربة عَرْضَ الحائط بأي قانون دُولي أو تعاليم غانْدي المسالمة؛ نقول كشاهد على ذلك كان ضمها، بالسلاح، في كانون أول ـ ديسمبر ـ عام ١٩٦١ لمقاطعة (غوَا). لم يَنْسَ الباكستانيون ملاحظة سلوك الصين الشعبية بمقابل سلوك الهنْد، فهي ـ أي الصين ـ لم تَسْعَ لِغَزْوِ (هونْغ كونْغ) الأصغر حجماً مع أن ما حدث عام ١٩٤١ بيّن أن ذلك سهلٌ تكتيكياً، بالنسبة للصين. ويقبعُ وراء تلك الأمور أمرٌ أكثر بشاعة أيضاً، هو عناد الهنْد الشديد المستمر متحديةً وعودها السابقة في إجراء استفتاء في كشمير.

وفي الأمور الداخلية كان الإنجاز لرئيس الدولة هو إعادة توطين اللاجئين الحضريين

بخاصة في (كراتشي) وهو إنجاز منظور ومدهش بالفعل، وبارز أيضاً لهذا السبب. ومن السَهْلِ أن تَفَهَمَ شعور باكستان في سنواتها الأولى بعد التقسيم، بأنها غارقة في مشكلة اللاجئين. فَضَخامة حجم المشكلة، كما اشرنا لذلك في الفصل الثالث كافية لتثقلِ كاهل أية دولة قديمة الكيان. ولكن، في نفس الوقت لم يكن مفهوماً لماذا بقي في عاصمة الدولة، بعد أكثر من عشر سنوات من قيامها، آلاف اللاجئين في حالةٍ مزرية؛ وبصورةٍ عامة لم يتحسن وضْعُهم في أمور كثيرة مثل نظافة وصحة البيئة بل ربما زاد سوءاً عما كان عليه ابتداءً. وكانت مجموعات المحرومين تعيش على أرصفة الطرق بدون سكن في أكواخ متداعية من «التنك» ...، ولقد دلتْ التقديرات في (كراتشي) عام ١٩٥٨ أن أكثر من مئة وعشرين ألف عائلة كانوا يعيشون هذا الحرمان: الوساخة المتراكمة المستمرة والروائح المنتنة والبؤس.. امور لاتوصف. وأسوأ تجمعٍ مزدحم من الاكواخ والزرائب التي لا تصلح حتى للحيوانات يقع بقرب الطريق الرئيس من المطار إلى أغنى مراكز المدينة. ويتأثر الزوار الأجانب ليس فقط بما يرون ويشمون ولكن من كسلِ الوزارات المتعاقبة، عن القيام بأي جهد نحو هذه الكتل من البؤس البشري لتخفيفه وهو على عتباتهم. ربما لم يكن هناك شيء أكثر سوءاً لسمعةِ باكستان العالمية خلال سنين الارتباك قبل الانقلاب العسكري من استمرار هذا الحرمان المخجل على جوانب طرقات العاصمة.

وأعطيت مسؤولية تحسين الأوضاع للجنرال (أعظم) وهو واحد من أوائل الضباط الخمسة الذين تحملوا مسؤولية الانقلاب مع الجنرال أيوب خان، وهو (باثاني) طيبُ القلْب ذو نشاط دفاق، وأصبح بعد ذلك محبوباً لدى جماهير البنغاليين عندما تسلم منصب حاكم باكستان الشرقية. ولقد أجرى مسحاً سريعاً مستعينا بأبناء المحلة بما فيهم طلاب الجامعة، ووضع خطه عامة واستدعى شركة أجنبية للمستشارين الهندسيين مولَتْها مؤسسة (فورْد) وما إن حَلَّ حزيران ـ يونيو ـ عام ١٩٥٩ حتى ظهر مشروع سكني نظيف جيد ولو إنه لم يكن فاخراً؛ وكان الأول في مشاريع مدن صغيرة تتحلقُ حول (كراتشي) في (كورنجي): منطقة رملية مكشوفة على بُعْد سبعَة كيلومترات إلى الشرق من (كراتْشي) بالقرب من المكان الذي كان فيه قاعدة طائرات للقوات الجوية الملكية خلال الحرب. وبدأ يتقاطَرُ للسكنى هناك بعض الذين لا مأوى لهم في (كراتشي). وقبل نهاية العام استقر هناك خمسٌ وسبعون

ألفاً من هؤلاء المحرومين. وبدأت الجرارات في (كراتشي) بجرف الأكواخ الكريهة التي تركوها ونظفت المنطقة من النفايات. وتقوم الآن مشاريع مماثلة للتوطن والسكنَ في مناطق أخرى (في منطقة مالير) وغيرها منَ النقاط الأقل ازدِحاماً في شرق وغرب (كراتشي). ولكن بقيتْ (كورنْجي) وشوارع (كراتشي) التي تحسنتْ مناظرها، في ذِهْن جماهير الشعب كرمز للروح الإنسانية للنظام العسكري، ولفهمه الصحيح للأولويات ولقدرته على الإنجاز.

ومن الانجازات الأساسية الأخرى للنظام ـ ولو لم تكن مرئية كالمشروع السابق ـ مشروع الإصلاح الزراعي الشجاع في الجناح الغربي إذْ أعْلن عنه أولاً في ٢٤ كانون ثاني عام ١٩٥٩ وظهر القانون المفصل في الشهر التالي.

ورغم الفوائد الاقتصادية الكبيرة التي انتظرها النظام من هذا المشروع: تحسين وسائل الزراعة، زيادة المحاصيل، تخفيض استيراد الغذاء، وتحسن في الوضع العام للفلاحين، فالهدف الأساسي منه كان سياسياً وهو تحطيم سلطة الإقطاعيين من مُلاّك الأراضي في الجناح الغربي. وكانت هذه من بين الأشياء التي سَمّمت الحياة القومية الحديثة للباكستانيين وسبباً مهماً من أسباب عدم استقرار البلد[1] وجاء حق الانتخاب لكل مواطن فزاد ـ وياللغرابة ـ من سوءِ الحال. وزاد نفوذ مُلاك الأراضي لان بعْض المزارع في البنْجاب والسنْد كانت كبيرةً جداً ولَحَظ (الارستوقراطيون) المالكون لها بسرعة قيمة أصوات فلاحيهم في الانتخابات وعرفوا كيف يستغلونها لصالحهم. وفي البنجاب ستة بالمئة (٦٪) فقط من ملاك الأراضي كان لهم أكثر من عشرين بالمئة (٢٠٪) من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة هناك. أما في السنْد فبسبب التقاليد المحلية، كذلك النسبة العددية، كان الوضعُ أسوأ. ونتيجة لذلك تشكلَ (لوبي) لتجمع برلماني فاسدٍ جداً من الإقطاعيين؛ أما تأثير هذا التجمعُ على السياسة القومية فلم يكن فقط سلبياً بل أسوأ من ذلك. فبَالإضة لكونه رجعياً يعمل لمصالحه الخاصة، كان سلوكه تجاه المواضيع المفصلة غير مستقر ولايمكن التكهن به بسبب العداوات الكامنة في نفوس رؤسائه. وتحسباً من القوة العددية لأصوات

---

(١) كان نمط تملك الأراضي في الجناح الشرقي مختلفاً، بَلْ واكثر رجعية مما كان في الجناح الغربي ومقتبساً من عُرْفِ «الاستيطان الدائم» لعام ١٧٩٣م؛ ولكن منذ الاستقلال حدث إصلاح زراعي في الجناحَ الشرقي، والذي ساعد على ذلك هو حقيقة إن الملاك الهندوس تخلوا عن الجنسية الباكستانية وأصبحوا مواطنين هنوداً. ولقد سُنت أهم قوانين الإصلاح الزراعي في عَامَيْ ١٩٥٠ و١٩٥٦.

هذا (اللوبي) والتركيبة العضوية في المجالس التشريعية لم تتجاسر أية وزارة سابقة أن تمسَّ هذ (القُرَّاض) ـ النَبتْ الشائِكَ ـ الاجتماعي الخطرِ. ولكن تصرفاتهم آنذاك اثارتْ عداوة القِطاع المحافظ ـ تقليديا ـ في المجتمع مثل العسكريين وكبار الموظفين المدنيين من العائلات الغنية الصاعدة بين رجال الصناعة بخاصة المالكين لصناعة النسيج. وَوعى كثير من هؤلاء إن الإصلاح الزراعي أمر لابُدّ منه. وكانت مصالح الجيش بصورة عامة مع أهل الريف بالطبع، تعطفُ على الفلاحين العاملين في الاقطاعيات الكبيرة والمستغلين سياسيا من قبلِ ملاك الأراضي.

ورغم شدّة قوانين الإصلاح الزراعي إلا انّها لم تكن فظيعة بالنسبة للاستملاك الزراعي. فالمراقبون اليساريون قالوا، في الواقع، أنها لم تكن جَذْريةً إلى الحَدّ الكافي. ولكنها أنجزت بوضوح هدفها الأساسي. ولقد انكسرت سلطة كبار الملاك. ولم يكن من الممكن قيام أي تجمع سياسي نافذ ـ لُوبي ـ بعد ذلك. وفي القوانين الملحقة التي صدرت في شباط ـ فبراير ـ عام ١٩٥٩، وكان أساس المشروع تقرير لجنة عملت حسْبَ جَدْول زمني، وكانت هذه طريقة الرئيس أيوب خان قبل القيام بأي تغيير كبير، : لا يستطيع مالك الأرض أن يحتفظ بأكثر من (٥٠٠) دونم من الأرض المروية أو ألف دونم (١٠٠٠) من الأرض غير المروية، مع (١٥٠) دونم من بساتين الفاكهة. ومازاد عن ذلك من الأرض يُعْرض للبيع على الفلاحين الذين يعملون فيها بثمن معين يُدْفع تقسيطاً كل ستة أشهر لمدة خمس وعشرين سنة ويُعوضُ الملاك الذين يتخلون عن فائض أراضيهم حسْبَ سلالم تتناقصُ نسبتُها بتزايد مساحة الأراضي المملوكة، بسنْدات لها ٤٪ فائدة تدفع قيمتها بعد خمسٍ وعشرين سنة. أما السعر الحقيقي لمجموع هذه السندات في السوق فيعادل رُبْع إلى ثلث قيمة الأرض لو بيعت فعلاً آنذاك. رُبما بدا الأمر قاسياً ولكنه لم يكن دائماً كذلك. فأصحاب الأراضي الذين تنبهوا لذلك توقعوا حدوث مثل هذا الأمر فوزعوا بهدوء أملاكهم على الأقارب، والبعض منهم بدأ هذه العملية في الواقع قبْل مدةٍ طويلة من قيام الانقلاب العسكري. ومنهم من بدأُوا بيع أراضيهم ليشتروا بثمنها أملاكاً عقارية في المدن أو أسهُماً في الشركات الصناعية مع العلم إن مدخول أرض مروية مساحتها ٥٠٠ دونم حسنةِ الاستغلال كان محترماً.

ويمكن استيعاب درجة الإصلاح من الأرقام التالية: حوالي (٦٠٠٠) ستة آلاف من

الملاك أصابتْهم قوانين الإصلاح الزراعي في الجناح الغربي أما مساحة الأرض التي طالها الإصلاح هناك فلا تقل عن (٩,١) مليون دونم إلا إن أكثر مُلاكِها هم من صغار الملاك الذين لم يكن مجموع ما عندهم من مساحة إلا أكثر بقليل من السقف المسموح به. لذا لم يشتر الفلاحون أكثر من ٢,٣ مليون دونم وكان عدد المستفيدين منهم (١٥٠) ألفَ فلاح. وكان هناك تدبير لمساعدتهم على استغلال أرْضهم الجديدة بأسلوب فعال عن طريق قروض حكومية تصلُ إلى (١٢٠٠) روبية لكل عائلة، وخصصت الحكومة ثلاثين مليون روبية لهذا القَرْضِ الحسن.

كذلك، في نفس الوقت تقريباً ـ وكان النظام سريع الحركة ـ شاع أن لدى الرئيس أيوب ابتكاراً سياسياً جديداً قيد الدرس: خطة يستطيع فيها كل مواطن أن يصوت محلياً من أجل أناس يعرفهم أو من أجل أهداف يستطيع فهمها. وهكذا سيكون له تمثيل على مستوى المجلس المحلي وسيبنى على أساس ذلك هيكلٌ دستوري حيث ينتخبُ أعضاء المجالس المحلية مجالس تمثيلية للناحية ثم للقضاء ثم للولاية ـ أو المحافظة ـ ثم على المستوى القومي. وبدا الأمرْ مُشوّقاً. ولكن كان من المؤكد أن أمرَ التغيير السياسي بالانتخاب في تلك الأيام سابق لأوانه. فإذا تحدثت آنذاك إلى الرجل العادي: عَمُّ خادمِكَ في القرية أو الشرطي أو سائق سيارة الأجرة ـ تاكسي ـ أو صاحب حانوت صغير في المدينة ترى بوضوح أنهم لا يهتمون بالانتخابات أو ربما كانوا يقرفُون منها ولا يريدون أكثر من حكم نظيفٍ فعال كالنظام الحاكم آنذاك، ومعاملة خشنة من الحكم العرفي للأغنياء. وكانت هناك مشاعر سخرية بين كبار الموظفين والأجانب بأن مثل هذه الخطة لن تكون أكثر من إعادةٍ للمجالس المحلية القديمة المعروفة (كالبانْشيات ومجالس الوحدات).

وأعلنَتْ الخطة رسمياً في ٢٦ تشرين أول ـ أكتوبر عام ١٩٥٩ بعد عامٍ تماماً من استلام الفيلْدْ مارشال أيوب خان لمنصب الرئاسة. وبرأي كاتب هذه السطور الذي أنهى هذا الكتاب بعد خمسِ سنواتٍ من ذلك التاريخ، كان الإعلان خطوةً أولى أو بالأحرى الخطوة الأولى والثالثة معاً، أما الخطوة الثانية الأكثر صعوبة فلم تكن قد اتخذتْ بعد، لأبرز عملية انتحارية، أو ربما تنازل مبيت، لحاكم عسكري فرد شهدها العالم حتى حينه: صحيح انها كانت عمل «رجل دولة» وبعيدة النظر إلى درجةٍ كبيرة، ولكن ربما كانت سابقةً لأوانها وسريعة مثل السرعة في العمل التي تميل إليها الذهنية العسكرية، إذْ يمكن تشبيهها كذلك

بالخطوة التي اتخذها اللورد (مونْتْبَاتِنْ) قبلَ اثني عَشَر عاماً. ولم يمض وقت طويل بَعْد للحكم على الصفةِ المناسبة التي يجب أن تُطلقَ عليها. والشيء الذي يجبُ قوله هو أن شرارتها انْدَلَعَتْ من روح مغايرةٍ تماماً لما افترض السيد (نهرو) وكثير من البريطانيين عند قيام الانقلاب قبل اثني عشر شهراً. كانت خطوة ليبرالية وتقدمية بصورة عفوية واتخذتْ من موضع قوة. فلم يكن يوجد آنذاك أي ضغطٍ شعبي قوي للتغيير. حتى أن المثقفين حبذوا استمرار النظام كما هو لمدةٍ من الزمن. ولقد ذكرنا قبلاً موقف الجماهير المواتي.

لذلك خيار يوم ٢٦ تشرين أول ـ أكتوبر ـ كان بمحض اختيار الحاكم. وتذكرَ الفيلدْ مارشالْ أيوب خان ـ رغم أن الكثيرين لم يتذكروا ـ بعض كلمات وضعها في أول بيانٍ أذيع بمناسبة إقصاء الرئيس (ميرزا). كثير من الأنظمة الديكتاتورية، عبر التاريخ، أعطتْ نفس الوعود وأعلَنَتْ للشعب أنها ستعيد له الحريات الأساسية ولكنها... نسيتْ! أن تفعلَ ذلك لاحقاً. وأكثر الأشخاص الذين استمعوا أو قرؤوا المقطع المتعلق بإعادة الحرية لم يُعيروه أي اهتمام. وعَدَمُ ذكرِ تاريخ معينٍ لهذا الوعْد أضعف ولاشك من مصداقيّته. قال:

«دعوني أصرح بتعابير لاغموض فيها إن هدفنا النهائي هو إعادة الديمقراطية ولكن بالشكل أو النموذج ـ الذي يستطيع الشعب أن يفهمهُ ويعمل في إطاره متى سيكون ذلك؟ إن الأحداث وحدها هي التي تستطيع تحديد الوقت أما الآن فيجب إصلاح هذه الفوضى».

وكانت هذه الخطة المعْلَنَةُ الآن هي نتيجة هذا الوعد أعلاه. لابُدّ إنه بحث في الوزارة الثورية باكراً. ففي الثاني من كانون أول ـ ديسمبرْ ـ ١٩٥٨ أعلن بيان رسمي إن النظام الحاكم يفكرُ في إمكانية صياغة الدستور المقبل. ولكن قامت أحداث رائعة أخرى في تلك الفترة استأثرتْ بالاهتمام: محاكمات الفاسدين مثلاً. ومع ذلك في ١٥ كانون ثاني شكلتْ لجنة مبدئية. واجتمع أعضاء الوزارة والرسميون لدراسة أفكار هذه اللجنة في آخر نيسان وفي (١٢- ١٣) حزيران أيضاً. وفي الثاني من أيلول ـ سبتمبر ـ وصلوا إلى اتفاق.

ورغم أن إعلان الاحتفال السنوي في ٢٦ تشرين أول ـ أكتوبر ـ كان كله مقتصراً تقريباً على الجزء المسمى: (الديمقراطية الأساسية)، إلا أن موضوع وظائف رئيس الدولة ـ وهو في الطرف الآخر ـ عُرِضَ أيضاً في نفس الوقت. وانطلقت الأفكار حول هذا الموضوع الأخير من بديهية أنه مهما سيكون مستقبل باكستان السياسي يجب أن يصبح مختلفاً جذرياً عما كان عليه في الماضي فلقد جُربتْ الأنماط البريطانية في المؤسسات البرلمانية لأحد

عشر عاماً وفشلتْ بصورةٍ مدمرة، وضاع وقتٌ كثيرٌ سُدى؛ فمن الواضح أن ذلك النوع من الديمقراطية لا يُناسب الأوضاع الباكستانية ويجب إيجاد شيءٍ آخر. وبدا أن النموذج الأميركي قابل للبحث: نظام يفصلُ بوضُوح بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، ورئيس ليس رمزاً فقط بل هو رئيس السلطة التنفيذية أو يتمتع هكذا بالسلطة اللازمة، ولا يختاره المجلس التشريعي بل ينتخبُ بصورة مباشرة من قبل جماهير الشعب لمدة معينةٍ ولا تستطيع السلطة التشريعية عزله مع وزرائه من منصبه بالتصويت. وربما بعض التعديلات تجعل مثْل هذا النموذج مناسبا للأوضاع الباكستانية.

ولقد كانت مثل هذه الأفكار متداولة حتى قبلْ الانقلاب، وكان الجنرال ميرزا نفسه يميل إليها. وقبلت الفكرة الآن بالاضافة لنظام «الديموقراطية الأساسية» من حيث المبدأ، وخلال شتاء عام ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ كما سنرى ضُمَّ الجزءان لبعضهما: نظام القاعدة ونظام الرئاسة.

وكان قبول نظام الديمقراطية الأساسية ـ فكرياً ـ على أساس إن ثمانين بالمئة من الشعب الباكستاني لايزال «أميا»[1] وكان من السُخْف الافتراض أن الفلاح العادي أو البائع المتجول في الشوارع قادران على فَهْم تعقيدات المشاكل الوطنية والدولية مثل المواطنين الغربيين المتعلمين ـ ولو أنّ الأمر ليس لهذه الدرجة من الصعوبة ـ برغْم الإيحاءات التي تعكسُها تجربة الجارة (الهنْد) في هذا المجال. ولو أثبتتْ الأحداث بصورة مقنعةٍ خلال أعوام باكستان السيئة في الفترة (١٩٥٢ ـ ١٩٥٨) أنّ مثْل هذا الافتراض يُعْطي فرصاً كثيرة لاستفادة الناس المعدومي القيم. ومن هذا المنطلق جاء النظام الجديد بفكرةِ (الديموقراطيات الأساسية Basic Demoeraties كجهاز يمكن رؤيته بعد ما قُدمتْ تفاصيله في تشرين أول ـ أكتوبر ـ عام ١٩٥٩ كأسلوب أكثر أصالةً مما ظن الساخرون منْه.

وحسب هذا النظام ستقسمُ الدولة كلها بجناحيها الشرقي والغربي[2] إلى وحداتٍ صغيرةٍ جداً عدد سكانها مابين (٨٠٠ ـ ١٠٠٠) نسمة، وكانت روح النظام هي في التعبير الوصفي ـ صغيرة جداً ـ وتعني، كما كان يُعتقد، أن الناس سيصوتون ليس للسياسي

(١) كانت نسبة الأمية في الإحصاء السكاني لعام ١٩٥١ (٨٥٪)، وفي إحصاء عام ١٩٦١ نزلت إلى (٨١٪).

(٢) كان الجناح الشرقي أكثر تقدماً في هذا المجال واقيمت فيه مجالس وحدات منذ عام ١٩٢٩ وكان لها سلطات غير قليلة.

المحترف الذي كان يظهر في مناسبات قليلة قادماً من بعيد، جامعاً حوله مجموعة من الناس ـ ربما كانت مأجورة له ـ يخطب بها... ثم يغيب بعد ذلك، بل سيصوتون لواحدٍ منهم، لمرشح يعرفون حقاً محاسنه ومثالبه. وهذه الدائرة الانتخابية المبتكرة هي التي ستكون «الديموقراطية الأساسية»؛ وبعْدَ الانتخابات ينضمَّ الرجُل المنتخبَ مع أمثاله المنتخبين في عشرة وحدات إلى مجلس الاتحاد[1] وكانت هذه المجالس تجبي الضرائب المحليه وتُدْعَمُ بـ (سكرتير) لتحضير الميزانيات وتدوين محاضر الجلسات ـ وكونَت هذه المجالس البُنية الأساسية الأولية ـ وكانت الحكومة تعينُ في هذه المجالس بَعضَ الأعضاء الإضافيين إذا كانت المصالح المحلية تَستْدعي ذلك: كعضْوٍ من الاقليات الدينية مثلاً أو عضوة نسائية إنْ لم يكن هناك تمثيل... للنساء في تلك المجالس، بين الأعضاء المنتخبين. وفوق هذه البُنْيةِ الدستورية الأولية ستكون مجالس الأقضية ثم مجالس الولايات ـ أو المحافظات ـ ثم المجلس الإقليمي لكل جناح (الشرقي والغربي). ويُعين أيضاً أعضاء في تلك المجالس المنتخبة، وهكذا يقل تدريجياً عدد المنتخبين في المجالس العُلْيا ويبقى منهم مع ذلك البعض ممن انتخبوا في الوحدات الأساسية، في أعلى مجلس وهو المجلس القومي.

ولم يكن ممكناً الآن تشكيل المجلسيْن الإقليمي والوطني ـ أو القومي ـ ، وكانت هذه الخطوة الوسيطة تنتظرُ صياغة دستور جديد. أما الوحدات الأساسية وما فوقها فستقوم خلال تلك الفترة. وسيكون عدد الأعضاء المنتخبين فيها ثمانين ألفاً وهم بدورهم ينتخبُون رئيس الدولة. جرى ذلك كله في شتاء عام ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ ونال الفيلدْ مارشال أيوب خان ٩٥,٦٪ من الأصوات التي وُجدت في صناديق الاقتراع، وثبت رئيساً وأقْسم اليمين الدستوريه في ١٧ شباط ـ فبراير ـ عام ١٩٦٠م. وعُينَتْ لجنة جديدة لصياغة تفاصيل الدستور الجديد وبخاصة واجبات وحقوق الإقليمين والمجلس القومي.

وأهم ملامح الديمقراطية الأساسية، كما أشَرْتُ سابقاً، كان الوحدة الانتخابية الصغيرة كبُنْيةٍ دستوريةٍ أولية مؤلفةٍ من ألف شخصٍ أو أقل. وهذا يُؤمن التقارب والتماسك المفقودين عادةً في الأجهزة القديمة للحكم الذاتي على اختلاف أبعاده؛ ولا شك أنها

(١) سُمي مجلس الاتحاد في المدن «لجنة الاتحاد» وهذه المجالس واللجان كانت تُدعى غالبا، في البيانات الرسمية عن الموضوع «الديمقراطية الأساسية».

أسهمت في استدْرار التعليقات المرضية من المراقبين الأجانب مثل الزعيم الاشتراكي الهنْدي (جايْ براكاشْ نارينْ) الذي زار باكستان للمراقبة، ومثل (روشبروك وليَمْزْ) الخبير البريطاني البارز في هذا الموضوع. وربما كانت الملاحظة الأكثر وَزْناً هي التي جاءت من (سْبير) الذي قال:

«يبدو أن للنظام الجديد شبْهاً قريباً بالمجالس الشعبية الهرمية في الاتحاد السوفيتي ولاينقُصُهُ في الظاهر إلا حزب يثير فيه الحيوية. ويجب أن يكون هذا الحزب ذا نَسيج مترابط أكثر جذرية من حزب المؤتمر في الهنْد».

ثم يُقدم ملاحظات عن كيفية قيام مثل هذه المنظمة أو الهيئة التي لن تكون طبعاً لاشيوعية ولا فاشية بل ذات مذاقٍ إسلامي.

وبعد أربعة عشر شهراً تقريباً من العمل الذي اشتمل على دراسة ستة آلاف جواب على استبيان، قدمت اللجنة تقريرها في ٦ ايار ـ مايو ـ ١٩٦١ وكان رئيسها السيد شهاب الدين وزير عَدْلٍ سابقاً. وبدأت لجان الوزارة الثوريه برئاسة الفيلْدْ مارشال أيوب خان دراسة التقرير التي استغرقت حوالي عشرة أشهر أو أكثر وأحدثَت بَعْض التعديلات. ولقد لعب وزير الخارجية السيد (منصُور قادرْ) وهو من المحامين، دوراً هاماً في هذه الدراسة. ووقع (الفيلد مارشال أيوب) على الدستور في صيغته النهائية في أول آذار ـ مارس عام ١٩٦٢.

والدساتير هي من الأمور المعقدة، ولا مجال هنا لتشريح كامل لدستور باكستان الجديد، اضفْ إلى إنه ليس هناك إجماع، في هذا الوقت بالذات على اعتبار حظه في الديمومة باهراً! ولقد ذكرنا سابقاً طبيعة قاعدته ورأسْ هَرمِه، أما الأجزاء التي تصل القاعدة برأسِ الهرم فهي المجلس الوطني ومجلسا الإقليمين. وعدد أعضاء كلِ مجلس مئة وخمسون يختارون بنفس طريقة اختيار الرئيس أي بالتصويت من قبل الناخبين الذين نجحوا في دوائر «الديموقراطية الأساسية» وسيزداد عدد هؤلاء الناخبين إلى مئةٍ وعشرين ألفاً بدل ثمانين ألفاً لانه منذ بدء العمل بالدستور الجديد ستتوقف الحكومة عن تعْيِيْن أي عُضْوٍ في مجالس الديوقراطيات الأساسية. كذلك سيحتفظ المجلس الوطني والمجلسان الإقليميان ببعض المقاعد للنساء (ستة في المجلس الوطني وخمسة في كل مجلس اقليمي) ومدة عمل المجالس خمس سنوات.

ويمكن أن نذكر بعض الملامح الأخرى: نال الجناحان حُكماً ذاتياً أوسع مما كان

يُظن. وأعطي للمركز الاتحادي ـ الفيدرالي ـ لائحة من الموضوعات ذات الطابع القومي، وكل مابقيَ حُسب للإقليمين ـ أو الجناحين ـ اللهم إلا إذا استعملت السلطة المركزية الاتحادية صلاحياتها في السلطات الممنوحة لها لصالح الأمن والتنسيق، وهذه حالات يجب أن تكون قليلة كما قال الفيلدْ مارشال أيوب. وكان الافتراض ان كل مايستطيع الجناح ـ أو الإقليم ـ القيام به على المستوى المحلي يجب أن يتركَ له. وكانت هناك مادة دستورية قصد منها تأمين التناغم بين الجناحين، والصعوبة الواضحة في إدارة الجناحين جَعَلت للبلد في الواقع عاصمتيْن اتحاديتيْن: سياسية في (داكا) حيث يجتمع المجلس القومي وإدارية في (راولبنْدي) ـ قرب إسلام آباد ـ. ولنَفْس الهدف اشتمل الدستور على بند يجعل رئيس المجلس القومي رئيساً للدولة بالوكالة في حال غياب الرئيس. وإذا كان رئيس الدولة من الجناح الغربي يجب أن يكون رئيس المجلس من الجناح الشرقي والعكس صحيح. وللحفاظ على الدفاع رُؤيَ أن يكون الوزير من القوات المسلحة برتبة (ليوتنانْتْ جنرال) على الأقل ما لم يكن الرئيس نفسه عسكرياً. ولمنْع حدوث صدام حول الأمور المالية بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، وهذا يحدث في نظام الحكمْ الأميركي ابتكرَتْ مادة جعلت السلطة التشريعية غير قادرة على توقيف مشاريع طويلة الأمد، وذكر الفيلد مارشال أيوب الموضوع، كالتالي:

«ولتأمين استمرار المشاريع القائمة، لا يمكن تعديل الميزانية التي قبلها المجلس سابقاً دون إذْن رئيس الدولة. ولكن لن تفرض ضرائب جديدة دون موافقة المجلس» وكان مركز رئيس الدولة قوياً لايمكن للمجلس أن يتغلبَ على اعتراضه إلا بغَالبية ثلاثة أرباع الأصوات؛ وفي مثل هذه الحالة ـ إذا وقَعَتْ ـ يستطيع رئيس الدولة طرحَ الموضوع على استفتاء شعبي أو حَلّ المجلس وإجراء تصويت جديد على منصب رئيس الدولة. كذلك كان للرئيس (رئيس الدولة) وقاية من اتهامات تافهة عابثةٍ ضده. فالدستور لا يسمح للسلطة القضائية باستْدعائه للتحقيق إلا إذا صوتَ المجلس على ذلك بغالبية ثلاثة أرباع أعْضائه. وإذا لم يَنَلْ الاقتراح نصف الأصوات فإن مُقدمي الاقتراح من الأعضاء، ويجب أن يكون عددهم ثلث الأعضاء يفقدون عضويتهم في المجلس بصورةٍ آلية. أخيراً يجب أن نذكر مادةً تتعلق بالتعقيدات القائمة في طبيعة باكستان وَرَدَتْ في الفصل الأول من هذا الكتاب. فلَدَى إذاعة الفيلدْ مارشال أيوب للبيان سمى باكستان بكل وضوح ـ دولة عقائدية ـ لذا سيشكل

مجلسٌ للعقيدة الإسلامية يستشار من قبل الرئيس والمجلس القومي في أمور التشريع.

وجرت انتخابات المجلس القومي في الثامن والعشرين من نيسان ـ إبريل ـ وانتخابات المجلسين الإقليميين في السادس من أيار ـ مايو ـ وجاءت النتائج غير متوقعة؛ فبرغْم صغرِ مجموعة الناخبين ـ ٨٠ ألفاً فقط ـ والقيود الشديدة على كمية المال الذي يستطيع المرشحُ صرفَه، استطاع كثير من الساسة المحترفين القدامي النجاح وأغلبهم من الرابطة الإسلامية، بدل نجاح وجوه جديدةٍ من البُسَطَاء الأمناء من أصولٍ شعبية، والذين عَول النظام الجديد عليهم. ولكن ذلك لم يعوّ استمرار الفيلدْ مارشال في مسيرته. وفي الثامن منْ حزيران رفعتْ الأحكام العرفية عند اجتماع المجلس القومي وفاء بالوعْدِ المقطوع وبدىء العمل بالدستور الجديد، وحلتْ الثورة العسكرية نفْسها بنفْسِها وبخيارها غير معتبرة ما إذا كان الأمر سابقاً لأوانه. أمْ لا.

والأحداث التي جرت ما بين هذا التاريخ ـ عملية التخلي عن الثورة ـ عام ١٩٦٢ وإنْهاء هذا الكتاب في ٤ آيار ـ مايو ـ ١٩٦٤ تصنف تحتَ موضوعين متميزين: الأحداث الأولى دامتْ عدة أشهر وسببتْ للمواطنين الباكستانيين ولأصْدقائهم في الخارج كثيراً من الإزعاج والقلق، فالرئيس الذي كان ساعياً، بلا شك، بذهْنٍ منفتح لنجاح تجربته ترك للسياسيين المجال ليزحزحوه في عده مناسبات، عن مواقفه القوية المبدئية وهذا ما أربكَ الجماهير البسيطة ونال من مكانته. فبعد أيام قلائل من البدء بالعمل بالدستور، وافق، بضغط من أعضاء وزارته من أبناءَ الجناح الشرقي على إلغاء المادة (١٠٤) من الدستور ـ وسمحت له المادة (٢٢٤) في قسمْ ـ إزالة الصعوبات ـ على ما يبدو، بالقيام بذلك، وذلك لتمكين الوزراء من الاحتفاظ بمقاعدهم في المجلس القومي بدل أن يكون لهم الحق في مخاطبة المجلس كأعضاء في الوزارة فقط، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأميركية. وبدا ذلك تسليماً مذهلاً بل ربما ـ قاتلاً ـ لروح الدستور كله. وكان محض الصدفة. بالإضافة لغباء بعض الساسة المعارضين هو الذي أعاد الأمر في النهاية لما كان عليه أصلاً. كذلك في مرحلةٍ مُبكرة من أعمال المجلس قرر الأخير ـ وكان ذلك من حقه الدستوري ـ وضد رغبات رئيس الدولة، السماح للأحزاب التي منَعَها الانقلاب العسكري عام ١٩٥٨ باستعادة نشاطها. وبدل أن يسعى الرئيس لمقاومة ذلك، استكان للأمر لدرجة أنه شعر بأنه قادر على إعلان انضمامه هو للجناح التقليدي من حزب الرابطة الإسلامية المنقسم الآن على بَعْضِه.

والذي بدأ تسليماً كبيراً آخر ـ ولقد أصلح نفسه بنفسه بعد ذلك بطريقةٍ أخرى ـ هو قبوله المتحمس، من حيث المبدأ، لطلب السياسيين أن يكون انتخاب أعضاء المجلس القومي ومجلسيْ الإقليميْن مباشراً بدل ان يكون غير مباشر عبر أعضاء مجالس «الديموقراطيات الأساسية» كما أُقِرَّ سابقاً أما تراجعاته الأخرى فكانت في سماحه بتقديم لائحة الحقوق التي تجعل كل التدابير المتخذة إبان الحكم العرفي عرضة للتبرير واحتمال الإلغاء، وسماحه بإلغاء مادة من تقرير لجنة التربية الذي أقر سابقاً، عن مدة مواد التدريس الجامعية. وكان أيضاً، لفترةٍ ما، تحتَ ضغط شديد من الساسة المتصلين برجال الدين ـ «الملالي» ـ جمع مُلاّ ـ لتعْديل التشريعات الإسلامية بالنسبة للعائلة، كما ذكرَ في الفصلِ الثالث، ولكنه قاوم ذلك ولم يستسلم.

على كُل حال قليلا ما تكون السياسات في آسيا مثل ما تظهر، وليس الأمر مماثلاً تماماً لما يحدث في الغرب. فالقوة الكامنة في منصب رئيس الدولة في ظل الدستور الجديد بقيت كبيرة ـ مثلما هو الحال الآن في فرنْسَا؛ ولا بد أن الساسة وعوا ذلك في بعض الأحيان وعرفوا أن الرئيس يستطيع، إذا صوت المجلس ضد رغبته، أن يعود للشعْب من وراء ظهورهم في إعلان استفتاء. والذين يُفكرون بين هؤلاء السياسيين ألقوا نظرةً باتجاه الغرب والشرق: كتركيا وإيران أو بورما فتذكروا ـ ولو غير مسرورين ـ ماذا يمكن أنْ يحدث عندما يتسلم زعماء غير سياسيين مؤيدين بالجيش، إذا ماشعروا أن الضغوط عليهم قد تجاوزت الحد. وليسَ من السهْل التحديد بدقة متى بدأت المرحلة الجديدة وتغيرت الظروف نحو الأحْسن بالنسْبة للرئيس أيوب، حتى ولا معرفة ما إذا كانت العوامل الأساسية التي أدت لذلك كانت داخلية أو أجنبية. ولكن بلغ تحسنُ الوضْع درجةً جعلت إحدى كبريات الصحف البريطانية تصنفُ الرئيس أيوب وحكومته إنه «متمكن من صهوة الجواد»، بُعكْسِ ما فجرتْ السنة السابقة من نعوت ـ وتشنيع ـ على الحكومة: كتَعابير: مستهلكه مقسمة، مقهورة، بلا زعامة! وباكستان على مايبدو، ولأول مرة في تاريخها القصير، تدخل فترة من الاستقرار السياسي[1]. ومنَ المؤكد إن احد العواملِ المسهمة في ذلك هو مهاجمة الصين للهنْد في تشرين ثاني ـ نوفمبر ـ عام ١٩٦٢، والأحداث الدولية الواسعة الجديدة التي أثارتْها. وأدى ذلك إلى تسارع واسترخاء السياسة الخارجية

(١) (التايمْز) اللندنية، رسالة من مراسلها في (كراتشي) في ٢٤ شباط . فبراير . .

الباكستانية الذي كان قد بدأ قبلْ ذلك كما ذكرْنا في الفصل السادس عشر، وعُرضَ الفيلدْ مارشال أيوب خان كواحد من ابرز شخصيات آسيا الجديدة، رجل ليس له مقومات الزعامة فقط بل أفق واسع ونظرةٌ مستقبلية، وهو كفءٌ قادر على عَرضِ مشاعِر بَلَده.

ويمكن استعادة ما حدث، فالهنْد في هذه الأزمة المباغته ضربتْ سياسة عدم الانحياز التي دعت لها بأسلوب واسع، عَرْض الحائط، وأرسلت نداءً واستغاثة للولايات المتحدة وبريطانيا لتزويدها مجاناً بالسلاح والعتاد واللذين نالَتْهما بسُرعة بعد ذلك. وبالنِسْبة لهاتين الدولتين الكبيرتين، على الأقل الدولة الأولى منهما كانت على كل حالٍ ضد الشيوعية إلى حد (الهوس)، وكان رد فعْلِها طبيعياً، فالصين كانت شيوعية، أما الهنْد ففيها ديموقراطية على النمط الغربي. أما ردودُ فِعْل الباكستانيين فكانت عكس ذلك تماماً. فبالنسبة لهم، رغْم وجود الهنْد. في الكومنْولثْ، أبقتْ نَفْسَها بعيدة في الظاهر عن «الحرب الباردة»، بل وأثبَتْ أحياناً كثيرة أنها لاتساعد الغَرْب، بينما هم، أيْ الباكستانيون، على النقيض الحاد، كانوا شركاء أميركا وبريطانيا المعروفين؛ وفي أكثر المواقف ورَغْم عبوس دُوَلٍ آسيويةٍ أخرى، أيدوا باستمرار أهداف الغرب. ومع ذلك وجدوا الآن انهم يعاملون من قبل أصدقائهم «المفترضين» كأنما لاوجود لهم، وأجبروا، وهم بلاحيلة، على مشاهدة المعدات العسكرية الأكثر تطوراً تتدفق على الهنْد، مُعدات يمكن ان تُستَعْمَلَ ضِدّهم بعد ذلك مقارنة بما جرى لِـ(غُوَا) و(حيدَرْ آباد)، أو تكون وسيلة للضغط الدبلوماستي عليهم إذا لم تقُم هناك ضمانات معقولة، وكان من الصعب تصور ماهية تلك الضمانات. وحسْب تقارير مخابراتهم كان ثمانون بالمئة ٨٠٪ من جيش الهند، في فترةِ مهاجمة الصين لآسام الهندية، لايزال... على حدود باكستان وليس بمواجهة الصين. ولأسبَاب (لوجِسْتيكية) وغيرها أفصحَ الرئيس أيوب خان وزملاؤه عن عدم قناعتهم أن الصين تنْويَ حقاً غزو الهنْد، وفي أيار ـ مايو ـ ١٩٦٤ تبين أن هذا الرأي كان أصْوَب بكثير مما قَفَزَتْ إليه حكومتا أميركا وبريطانيا.

لذا شعر الباكستانيون بالمهانة وتصاعدت صيحات تنادي بالانفصال التام عن الغرب. إذْ ما فائدة تلك الأحلاف مع الغَرب؟ ولقد عَمَّتْ قبلاً مثل هذه الآراء، ولوْ بصورة أقل حدة وجدية. ففي حالات الضيق والطوارئ بدا أن الغربيين ينحازون دائماً وكليةً لصالح الهنْد ربما لانها الدولة الأكبر. وفي أزمة تشرين ثاني ـ نوفمبر ـ تلك، أعلن الرئيس أيوب

بلا مواربة أن الهندوسية هي خطر أكبر على باكستان من الشيوعية وبعد قليل من تصريحه هذا أعلن أحد وزرائه حُسْن نيةِ باكستان بدون أي تحفظ نحو الصين. ونمَتْ بعد ذلك الصلات القوية مع الصين رغم عدم الموافقة الأميركية الشديدة. وسرعان ما أقر تثبيت الحدود مع الصين في منقطة (جلْجتْ) في آذار ـ مارس عام ١٩٦٢ وتبعَتْه في كانون ثاني ـ يناير ـ ١٩٦٣ ـ اتفاقية تجارية لمقايضة البضائع ثم في آب ـ أغسُطس ـ ١٩٦٣ اتفاقية أهم بكثير من سابقتها وهي اتفاقية شركتي الطيران للبلدين وهي أول اتفاقية توقع الصين مثلَها مع بلدٍ غير شيوعي، والتي أزعجت الأميركان لدرجة انهم أوقفوا معونتهم الموعودة لتحسين مطار (داكا) وفي شباط ـ فبراير ـ عام ١٩٦٤ جاء السيد (شو إن لاي) إلى باكستان في زيارة رسمية وأعلن أثناءها ـ ولا شك إن الخلاف الإيديولوجي الشديد بين الصين وروسيا آنذاك أسْهَمَ في ذلك ـ أن الصين تدعم موقف باكستان بالنسبة لموضوع كشمير، وردت باكستان على هذه اللفتة بإعلان دَعْمِها لُدخول الصين في الأمم المتحدة؛ كان كل ذلك موافقاً لمزاج ومشاعر الرأي العام في باكستان.

وفي تلك الأثناء كان الخلاف على كشمير، (وهو جَذْرُ كُلّ شر) في العلاقات الهندية الباكستانية، يأخذ مُنحى جديداً. ففي تشرين ثاني ـ نوفمبر ـ عام ١٩٦٢ أجْبَرتْ الملاحظات الشديدة التي أعلنها أيوب خان وزملاؤه وذكرت أن باكستان لاتزال موجودة، نقول أجْبَرت هذه الملاحظات إدارتي الرئيس كندي والرئيس (مكميلاَنْ) على إقْنَاع السيد (نهْرو) ـ وكان من الواضح إنه غير راغب ـ أن يقوم بمحادثات جديدةٍ عن كشمير بمقابل هدايا الأسلحة التي قدمَتْها دولتا أميركا وبريطانيا له. ومنذ البدْء لم يُؤمن أكثر الباكستانيين، لأنهم يعرفون صلابة موقف (نهرو) تجاهها، بحُصُول نتائج ملموسة لهذه المحادثات. ومع مرور الوقت ثبت ظنهم تماماً؛ فبعد تثاقل خطى المحادثات التي دارَتْ مابين كانون أول ـ ديسمْبر ـ ١٩٦٢ وأيار ـ مايو ـ ١٩٦٣ انهارَتْ المباحثات. وخلال هذه الفترة شهدَ الباكستانيون بذهولٍ متنام المساعدات العسكرية الأميركية والبريطانية تتابعُ على الهنْد بصورةٍ منتظمة، ليس على أساس مساعدات وقتيه طارئة كما وعدوهم بل على أساس طويل المدى وأكثر قُوة. ومن الإنصاف القول إنه في خريف عام ١٩٦٣ لم تَشْهَدْ علاقات باكستان بالغرب ابداً منذ قيامها مثل هذه التعاسَة والنفور.

على كُل حال، شهدت أمور كشمير في كانون أول ـ ديسمبر ـ ١٩٦٣ التواءً جديداً

بسرقةٍ غامضة لبعض الآثار الدينية الإسلامية المقدسة ـ يعتقد انها شعرةٌ من رأس النبي ـ من المسجد في (حضرتبال) قربَ (سرينغارْ). وكشفتْ الأحداث التي تلت ذلك إنه برغمْ الهدوء الظاهر خلال أكثر من ستة عشر عاماً من الاحتلال المدعوم بمئة ألف من القوات الهندية لم تتأقلمْ الغالبية المسلمة من السُكان في الولاية لحُكمْ (نيودلهي) فأقيمت مظاهرات الحزن والاحتجاج وزادت بسرعة حتى إن الوزارة المحلية، الألعوبة في يد الهنْد، انهارَتْ في الواقع، وكان المسؤول عن الإدارة فيها (بكشْ غلام محمد) والذي عينه (نهرو) ليحل محل الشيخ عبد الله الذي سُجن ونفي. ويظهر أن هذا النوع من الممارسات لايزال يُطبق إلى الآن في كشمير. وكان على (غلام محمد) أن يتخلى عن منصب رئاسة الوزارة المحلية تاركاً السلطة بين يدي لجان شكلها الاهلون بأنْفسهم. وتبع أحداث كشمير هذه مناورات سياسية معقدة قادها السيد (لال بهادور شاستري) بصفتِه قائماً بأعمال رئيس وزراء الهنْد مكان السيد (نهرْو) المعتل[1]؛ وكما ذكرنا قبلاً في الفَصْلِ السادس عشر؛ وبلغَتْ هذه الأحداث أوجَها في الثامن من نيسان ـ إبريل ـ بإطلاق سراح الشيخ عبد الله وكانت بالطبعْ، رغم تعقدُ المشكلة، حدثاً هاماً.

ولقد كان لاضطرابات كشمير، سريعاً، ردود فِعْل مذهلة في الجزء الشرقي لشبْهِ القارة وهو على بُعْدِ ألف ومئتي ميل (١٢٠٠) تقريباً. فالتوتر الموجود هناك ظهَرَ في عودة الشكاوى خلال الخريف من أن السلطات الهنْدية تطرد المواطنين المسلمين في (آسامْ) باتجاه باكستان الشرقية؛ وفي طلبَ حكومة باكستان من الهنْد إغلاق بعْثتَها الدبلوماسية في (راج شاهي) والتي كان بها مئة وخمسون موظفاً هنْديا على الأقل على أساس انهم يقومون بأعمال التجسس وإثارة الأقلية الهندوسية هناك. وفي أوائل كانون ثاني ـ يناير ـ قامت مظاهرة دينية للمسلمين في (خُوْلْنا) في باكستان الشرقية للاحتجاج على سرقه الآثار الاسلامية المقدسة في كشمير وتحولت، منفجرةً، إلى اضطرابات ضدّ الهنْدوس. ولما وصلت أخبارها للبنغال الغربية أدت إلى اضطرابات ضد المسلمين هناك بخاصةٍ في (كلكُتا) وبدأت حركة نزوح بالاتجاهين في البلدين للاقليات المسلمة في الهنْد والاقليات الهنْدوسية في شرق باكستان. مما سببَ مزيداً من الاضطرابات في (داكا) وفي (كلكتا) وغيرها في البنغال الغربية ثم امتدتْ إلى المناطق الصناعية في (بيهار) و(أوريسا) حتى

(١) أرسل هذا الكتاب للمطبعة قَبْل موت السيد (نهرو) وخلافة السيد شاستري له.

وصلت غرباً إلى (ماذْهْيا براديشْ) في الهنْد. ولعدة أسابيع خلال ربيع عام ١٩٦٤ كانت أوضاع الأقليات في البلدين مخيفة أكثر من أي وقتٍ مضى بعد عام ١٩٥٠، وعادت بشكل قوي المشاكل الأساسية التي لم تحل في نظرية السيد (جناح) عن «شعْبين اثنين» وأفكار السيد (نهْرو) العلمانية. وزادت هذه طبعاً العلاقات المتوترة بين الهنْد وباكستان خطورةً بالإضافة لأسباب التوتر الذي نشأ من الخلاف الحدودي الناشب بين الصين والهنْد.

والآن نعود للعوامل الداخلية في باكستان التي أدت إلى تحْسين وضع الرئيس أيوب خان. وكانت هذه في الغالب دقيقة بارعة وتتحرك ببطءٍ بحيث كان من الصعب التحديد الدقيق لتاريخها. وربما كان من العوامل الرئيسة عدم قدرة الساسة المنافسين على الامتزاج والاتحاد، وهذا عارضٌ ليس بالجديد على كل حال. ولا حاجة هنا لوصف المنافسات التي برزت بعد أن أصبح وجود الأحزاب شرعياً من جديد. يكفي القول إن انسحاب السيد (سَهْرَوَرْدِي) من الساحة ـ ولقد أمضى صيف عام ١٩٦٣ في الخارج ومات في تشرين ثاني ـ أخرج من المسرح السياسي الشخص الوحيد الذي ربما كان بقدرتهِ أن يجمَعَ الرمال المتحركة للسياسة الباكستانية بشكلٍ صلب إلى درجة كافية لتهديم الدستور الجديد. وكان هذا هو هدفه الواضح؛ وربما بُولغ بامكانِهِ في هذا المجال رغم مهارته الكبيرة وقدرته، لقد كان تاريخه المتناقض حجر عثْرة، وكان له أعداء كثيرون بسبب طموحاته المتهورة.

وهناك عامل آخر هو الاتجاه المعاكس الكبير الذي أشرنا إليه قبلاً في الرجوع عن تسليم الرئيس لساسة الجناح الشرقي في الوزارة وإلغائه للمادة (١٠٤) من الدستور في تموز ـ يوليو ـ ١٩٦٢ فالسياسيون المعارضون أسرعوا في اللجوء إلى المحاكم ضد هذا الإلغاء ـ ربما من أجل المشاكسه فقط ـ مدعين إن الإلغاء غير دستوري. ولقد قبلَ استدعاؤهم، وكان ذلك مفاجأةً للكثيرين، أولا من قبلِ المحكمة العليا في (داكا) ثم... من مجلس القضاء الأعلى في أيار ـ مايو ـ ونتيجة لذلك أعيد نظام الحكم الرئاسي كما هو في الولايات المتحدة الأميركية وكما كان يريده دائماً الفيلد مارشال أيوب. وكان على أعضاء حكومته المنتخبين التخلي عن مقاعدهم في المجلس. وجاءت الانتخابات الفرعية لمقعدين[1] بنجاحات إضافية للنظام: إذْ نجح مرشحو الوزراء المستقيلين من المجلس وسقط

(١) كان هناك ثلاثة مقاعد شاغره للانتخابات الفرعية لولا وفاة السيد محمد علي (بوغرا) قبل تاريخها بقليل وكان وزيراً للخارجية.

المعارضون. وعودة شعبية الرئيس في هذه الإنتخابات الفرعية برزت مرة أخرى بأسلوب مؤثر في الأسابيع القليلة التالية عندما قامت انتخابات فرعية عادية للمجلس القومي والمجلسين الإقليميين ونجح مؤيدوه في ست عشرة من الدوائر السبع عشرة.

وكما ذكرنا سابقاً، كانت ضغوط السياسيين قوية أثناء المرحلة الأولى لتطبيق الدستور الجديد من أجل جعْلِ التدابير المتخذة إبان الحكم العرفي خاضعة للتحقيق والتبرير في لائحة الحقوق. ولكن حتى بالنسبة للمعارضة في المجلس، أصبحَ واضحاً ـ ولأسباب واقعية ـ أنه لا يمكن تعرض كل التدابير المتخذة خلال الحكم العرفي للتبرير؛ إذْ من الممكن حدوث فوضى اجتماعية إذا ألغي مثلاً قانون الإصلاح الزراعي في الجناح الغربي. وبعد مناقشات طويلة توصلوا إلى حل وسط في هذا الموضوع واستثنت اللائحة التي صوت عليها؛ بالقبول في كانون أول ـ ديسمبر ١٩٦٣، واحداً وثلاثين تدبيراً من تدابير فترةِ الحكم العرفي من بينها قانون الإصلاح الزراعي والإصلاحات الخاصة بتشريعات العائلة المسلمة: (الأحوال الشخصية).

أخيراً فيما يخصُّ الانتخاب، ورداً على المطالب الصاخبة باستبدال نظام الانتخابات غير المباشر كما ورد في الدستور الجديد بنظام الانتخاب المباشر الذي كان سائداً قبل الانقلاب، وضع الرئيس أيوب خان هذه المشكلة بين أيدي لجنة يرأسها موظف كبير بارز في السلك المدني. وقدمت هذه اللجنة تقريرها في صيف عام ١٩٦٣ محبذةً مزيجاً من الطريقتينْ: انتخاب غير مباشر لرئاسة الدولة وانتخاب مباشر للمجلس القومي والمجلسين الإقليميين. وفي حديث مُذاع للرئيس أيوب بعد ذلك اعلن أنه لا يوافق على ذلك، لذا أعطي الموضوع إلى لجنة في المجلس القومي ـ والذي تحسنَ وضعه الآن، كما فسرنا، بسبب الضعف السريع المتزايد للسياسيين، ومشاجراتهم، وصوت المجلس بالأغلبية على إبقاء الانتخاب غير المباشر للجميع، في مشروع قانون بهذا الخصوص في نيسان ـ ابريل ـ عام ١٩٦٤. وهكذا استعاد الآن الرئيس أيوب كل المواقع التي فقدها عام ١٩٦٢ بصورةٍ مريبة. ولم يكن ذلك بمحضِ «ضربة حظ» كموضوع عضوية الوزراء في المجالس، ولكنْ بممارسة واعية لقوتِهِ السياسية. وحددَ تاريخ الانتخابات العامة للديموقراطيات الأساسية قبل نهاية هذا العام ـ ١٩٦٤ ـ وللمجالس قبل آيار ـ مايو ـ ١٩٦٥.

وهكذا نأتي إلى نهاية هذا الكتاب ـ كما يجب أن ينتهي أي كتاب آخر ـ منطلقاً من

الأرضية الثابتة نسبياً للتاريخ المحض إلى المستنقعات المترجرجة للأمور الجارية حالياً تاركاً كثيراً من الأسئلة الكبيرة بدون أجوبة: هل كان النظام العسكري حكيماً في تسليم سلطاته عندما فعل ذلك بعد أقل من أربع سنوات من استلامها؟ هل كان تأخير ذلك التسليم أفضل؟ وفي مثل هذه الحالة ربما دفع، بسُرعةٍ عسكرية، باصلاحات أخرى كان هناك حاجة ماسة إليها مثلا في أعمال المحاكم القضائية وقوانين الشهود والإثبات. وإذا أوغَلْنا في مثل هذا الاتجاه في التفكير: هل كانت باكستان بحاجة ـ وهو سؤال يمكن طرحه أيضاً عام ١٩٥٦ ـ إلى دستور مكتوب أصلاً؟ لا تشْعُرُ كل الدول ـ حتى الدول الديموقراطية منها ـ بالضرورة لذلك: فلا الدولة القديمة بريطانيا ولا الدولة الوليدة إسرائيل ـ وهذان مثلان فقط ـ ذكرناهما قبلاً. وهل الدول المسلمة، على كل حال تناسب في الواقع النموذج الغربي لشكلِ الحكومة سواء كان النموذج اميركيا أو بريطانيا أو من أصل غربي آخر؟ فعَدَم الاستقرار المستمر في سائر المنطقة العربية وفي تركيا وفي إيران لا يُوحي بذلك. ربما كان (سبير) على حق في ان أول عُنْصر لازم لحياة باكستان السياسية هو:

سلطة قوية تمثل إلى حد ما مبادئ الزعامة والقيادة فمزاج الجماهير يتطلب ذلك وعاداتهم وتقاليدهم تؤكد ذلك ويجب أن تكون الزعامة مرئيةً وشخصية.

ووراء هذه الأسئلة تقف أسئلة أكثر عمقاً وهي ليست سياسية بقدر ما هي إيديولوجية ـ عقدية ـ وثقافية واقتصادية واجتماعية وديموغرافية من نوع الأسئلة التي ذكرناها في الفصلين الأول والثالث من هذا الكتاب. كذلك الاسئلة العميقة العسكرية والدبلوماسية أيضاً بخاصة صلات باكستان بجارتها الضخمة غير الصديقة ـ الهند ـ ، وصلاتها ببلاد الغرب، بالولايات المتحدة الاميركية، وبريطانيا بخاصة وهي حليفة لهما ولكنها ـ أي باكستان ـ تشعر في هذه الأيام أنها غريبة عنهما إلى حدٍ ما. أسئلة من النمط الذي عَرَضْتُ بصورة غير مريحة قبل عدة صفحات، وكذلك في الفصل السادس عشر والتقدير والتخمين والتنبؤ في مثل هذه الأمور شيء لاطائل تحته الآن. ومن الأفضل لكتابنا هذا أن يختم بموضوع قرار النظام العسكري بإلغاء نفسه وإقامة دستور جديد في عام ١٩٦٢ وبالقول فقط إن هذا القرار يبدو مائلاً للنجاح الآن أكثر مما كان ... قبلْ ستةِ أشْهر.

١٥ أيار ـ مايو ـ ١٩٦٤م